

اما القرار رقم ٢٣٧٩ الصادر بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ ، والذي يعتبر الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية ، جاء ليؤكد الصلة بين هذين النظامين . وقد جاء هذا القرار كمحصلة لمجموعة من الادانات الدولية .

بيان مكسيكو (المؤتمر النسائي للتقدم والسلام - ١٩ حزيران ، ٢ تموز ١٩٧٥ -) الذي يؤكد على ان « ٠٠٠ المشاركة والسلام يتطلبان الاستقلال الوطني والغاء الاستعمار والاستعمار الجديد ، والاحتلال الاجنبي ، والصهيونية ، ونظام التمييز العنصري ، وجميع اشكال التمييز العنصري . »

القرار ٧٧ الذي اصدره رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المجتمعين في كيمبالا (٢٨ تموز - ١ آب ١٩٧٥) والذي يعتبر ان « للنظام العنصري في فلسطين ، والانظمة العنصرية في زيمبابوي وجنوب افريقيا مصدرا امبرياليا واحدا . فهي تتسم بالبنى العنصرية نفسها . وهي ترتبط عضويا بسياسة مشتركة تستهين بكرامة الانسان . »

بيان وزراء خارجية الدول غير المنحازة المجتمعين في ليما (٢٥ - ٣٠ آب ١٩٧٥) والذي « يشجب بشدة الصهيونية التي تشكل خطرا على السلام والامن الدوليين . ويطلب من جميع الدول مواجهة هذه الايديولوجيا العنصرية الامبريالية . »

كما اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا جديدا (رقم ٢٤١١ ، ١٠ كانون اول ١٩٧٥) يؤكد من جديد على ان « التعاون المستمر بين بعض الدول والمؤسسات الاقتصادية وغيرها مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، يشكل عائقا كبيرا امام الجهود المبذولة لاسقاط نظام التمييز العنصري » . ويدين « توطيد العلاقات والتعاون بين النظام العنصري في جنوب افريقيا واسرائيل في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها . »

ينشر الاعلام الصهيوني فرضية تقول ان هناك الان في الامم المتحدة اكثرية اوتوماتيكية الى جانب العرب . وهي تتألف أساسا من أنظمة « غير ديمقراطية » . تفوح رائحة العنصرية من هذه الفرضية . لانها تحمل في داخلها اسفا على مرحلة ماضية ، حين كان هناك اكثرية اوتوماتيكية تملكها القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة .

٣ - جذور التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

« ما هو الفرق بين الطريقة التي يتبعها الاسرائيليون من اجل البقاء ضمن السكان غير اليهود ، والطريقة التي يتبعها الافريقيون للبقاء على ما هم عليه ؟ يرتكز الاسرائيليون على التوراة من اجل تفسير قرارهم بعدم الاندماج بالشعوب الاخرى ، وكذلك يفعل الافريقيون (٥) » .

يحدد وضع الفرد القانوني في جنوب افريقيا حاليا ، حسب لون بشرته . (علما ان هناك حوالي اربعة ملايين من البيض و١٨ مليونا من الافريقيين السود ، وثلاثة ملايين من الملونين والهنود) . اما في دولة اسرائيل الصهيونية ، فيحدد وضع الفرد القانوني على اساس كونه يهوديا أو غير يهودي . علما أن مسألة الانتماء الى اليهودية - وهي غير محددة بشكل واضح - يجب اثباتها بشهادات اصلية تعود الى الام والجدة من الام .

في الحالتين نجد المفهوم نفسه « خصوصية » « الشعب المختار » . والتي تنعكس على المستوى الاخلاقي بضرورة « الانفصال » وعلى الصعيد السياسي بضرورات « البقاء » و « الامن » .